العرب
الجمعة 2021/02/26
السنة 43 العدد 11983

توسّع دائرة الاحتجاجات في تونس ينذر بانفجار اجتماعي وشيك

تسجيل نحو 2680 تحركا احتجاجيا منذ مطلع العام الحالي

شهدت تونس مطلع العام الجاري سلسلة من الاحتجاجات والاعتصامات المتتالية، ما ينبئ بانفجار اجتماعي وشيك في ظل الرفض الشعبي المستمر لسياسات السلطة المتبعة في معالجة الأوضاع الاقتصادية الصعبة.

خالد هدوي

تونس – تصاعدت الدعوات المحذّرة من تداعيات الحركات الاحتجاجية على مختلف الفئات التونسية، في وقت ينشغل فيه صناع القرار السياسي بالصراعات والمناكفات وإهمال مشاغل التونسيين وقضاياهم الجوهرية اقتصاديا واجتماعيا.

وينذر توسّع دائرة الاحتجاجات في مختلف جهات البلاد بانزلاق الوضع العام إلى سيناريوهات خطيرة قد تؤدي إلى انفجار اجتماعي.

وبلغ عدد التحركات الاجتماعية المرصودة في تونس منذ مطلع يناير إلى غاية 23 فبراير الجاري 2675 تحركا احتجاجيا.

وذكر المنتدى التونسي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية في تقريره الشهري حول الاحتجاجات الاجتماعية والانتحار والعنف والهجرة غير النظامية أن "40 في المئة من التحركات الاحتجاجية المرصودة منذ بداية السنة الحالية ذات طابع اجتماعي و33 في المئة منها كانت ذات طابع اقتصادي".

طارق الكحلاوي

الطبقة السياسية منغلقة على ذاتها ولم تعالج المشاكل

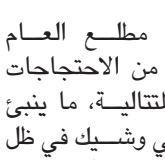

منذر ثابت

الانفجار الإجتماعي مرتهن بعجز الدولة عن سداد الأجور

ولاحظ التقرير أن "التحركات الاحتجاجية ارتفعت خلال يناير الماضي إلى 1492 احتجاجا مقابل 1136 تحركا في نفس الفترة من العام الماضي"، لافتا إلى أن "التحركات شملت تنفيذ وقفات احتجاجية وتنظيم عدد من الاعتصامات".

وعلّق المحلل السياسي والمدير العام السابق للمعهد التونسي للدراسات الإستراتيجية طارق الكحلاوي قائلا "التحركات الاحتجاجية جاءت في الفترة الشتوية (من شهر نوفمبر إلى فبراير)، ومدفوعة بالآثار السلبية للأزمة الصحية تبعا لانتشار فايروس كورونا في البلاد".

وأضاف في تصريح لـ"العرب" أن "نسبة البطالة التي فاقت 17 في المئة انعكست على مستوى الاحتقان الاجتماعي".

وأشار إلى أن "الطبقة السياسية الحاكمة منغلقة على ذاتها ولم تعدّل بوصلتها على مشاكل المجتمع"، متوقعا تنامي حالة الاحتقان في ظل عدم قدرة الدولة على توفير النفقات الأساسية للفئات الشعبية.

وتركزت الاحتجاجات المسجلة في شهر يناير 2021 في ولاية (محافظة) القصرين (غرب) بـ239 تحركا، ثم إقليم تونس الكبرى (العاصمة تونس والمحافظات المجاورة لها) بـ236 احتجاجا، تليه القيروان (وسط) بـ214 تحركا احتجاجيا، ثم قفصة (جنوب) بـ171 تحركا.

وأكد التقرير تزايد التحركات العشوائية التي تنزع إلى العنف، وأشار إلى أن هذه التحركات مثلت نسبة 84 في المئة من مجموع احتجاجات شهر يناير 2021.

وركّزت مطالب المحتجين على ضمان الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والدعوة إلى توفير مواطن الشغل والمطالبة بالتنمية وتوفير الماء، وفق التقرير ذاته.

وأفاد المحلل السياسي منذر ثابت في تصريح لـ"العرب" بأن "الاحتجاجات انعكاس للأزمة الاقتصادية الخانقة، مع تدهور المقدرة الشرائية للمواطن التونسي خلال السنوات العشر الأخيرة إلى 40 في المئة، وهو ما ينعكس على المطلبية الشعبية، فضلا عن انحدار الطبقة الوسطى".

ولاحظ أن "هناك حالة من القلق الاجتماعي وعدم الثقة في الطبقة السياسية، فيما عبر الخطاب الرسمي عن الإفلاس خاصة في مرحلة ما بعد ظهور الوباء، حيث افتقد الخطاب إلى المصداقية ولم يضع مسطرة زمنية واضحة".

وأوضح "لا وجود لحديث عن سياسات اقتصادية، في الوقت الذي تحتاج فيه البلاد إلى منوال إدارة الأزمة، وخصوصا أن هناك ضبابية في مستوى التمشي الرسمي".

ولم تخف المنظمات الوطنية الوازنة في البلاد، على غرار الاتحاد العام التونسي للشغل (المركزية النقابية) واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية، مساهمة الأزمة السياسية والدستورية الراهنة في انحدار الترقيم والتصنيف السيادي لتونس.

ونبّهت المنظمتان في بيان لهما الأربعاء إلى أنّ الوضع الاقتصادي والاجتماعي والمالي الراهن بلغ "مرحلة خطيرة جدًا وزاد في تفاقم المصاعب التي تواجهها الفئات والقطاعات، من أجراء وأصحاب مؤسّسات وحرفيين ومهنيين، الذين لا يزالون تحت وطأة انعكاسات وباء كوفيد – 19، الذي عمّق تدهور أوضاعهم وأثر على مستوى عيشهم وعملهم".

لن نصمت

وحسب رأي ثابت "توجد حالة من الانزعاج الجماعي، والانفجار الاجتماعي مرتهن بدخول الدولة في حالة عجز عن سداد الأجور والإيفاء بالتعهدات". ولفت إلى "غياب الثقة في الوجهة التونسية، بالنسبة إلى الخارج والمستثمرين، وسياسات الدولة".

واستطرد قائلا "من يمتلك المال في تونس اليوم يصبح متهما ومشتبها به (...)، يجب اعتماد سياسة مالية وجبائية جديدة، فضلا عن إعادة جدولة الديون".

وانتقد منتدى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية خلال ندوة خصصت لعرض هذا التقرير الشهري "اعتماد السلطة لمقاربة أمنية وملاحقات قضائية بالجملة تشوبها الكثير من التجاوزات القانونية لقمع الشباب المحتج».

وشهدت تونس في يناير الماضي اشتباكات ليلية في عدد من مناطق البلاد بين محتجين وأعوان الأمن، أسفرت عن إيقافات ناهز عددها الألف في صفوف الشباب ومن بينهم قصر.

ويرى مراقبون أن الاحتقان الاجتماعي ينذر في كل مرة بتوسع دائرة الاحتجاجات في الوقت الذي تحاول فيه حكومة هشام المشيشي إيجاد حلول للأزمات الموروثة عن الحكومات السابقة.

وسبق أن واجهت السلطات التونسية موجة احتجاجات استهدفت غلق بعض مواقع الإنتاج، ما فاقم متاعب الاقتصاد التونسي المُنهك أصلا بتداعيات جائحة كورونا والتداين.

قلق مغربي متصاعد من انتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف

محمد ماموني العلوي

الرباط – حذر السفير المغربي لدى الأمم المتحدة عمر هلال، الأمين العام للأمم المتحدة ومجلس الأمن، من الانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي في مخيمات تندوف بالجزائر.

وأعرب هلال في رسالة موجهة إلى أنطونيو غوتيريش وأعضاء مجلس الأمن الخمسة عشر، عن أسفه "لكون تحلل البوليساريو من وقف إطلاق النار في نوفمبر الماضي رافقه تدهور خطير لوضعية حقوق الإنسان الهشة أصلا، والمتسمة بتفاقم قمع السكان المحتجزين في مخيمات تندوف، وإشاعة خطاب يحرض على الكراهية والعنف من طرف قادة البوليساريو".

وتطرق الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة إلى الانتهاكات المتعددة والخطيرة، التي يتعرض لها سكان المخيمات بشكل يومي، بما في ذلك الاعتقالات التعسفية والتعذيب، والاختفاء القسري، وانتهاكات الحق في الحياة والتعليم وحرية الرأي والتظاهر، فضلا عن ممارسة العبودية.

وتراكمت طيلة العقود الماضية داخل مخيمات تندوف ممارسات لا حقوقية في حق الصحراويين المحتجزين بالمخيمات، من بينها منع التعبير عن الرأي، ووأد كل حركة تنادي بمراجعة الطرح الانفصالي.

وناشد المضطهدون المجتمع الدولي والفعاليات الحقوقية الدولية، للتدخل من أجل الوقوف على حجم الانتهاكات الموجودة بالمخيمات.

واعتبر المحلل السياسي هشام معتضد في حديثه لـ"العرب"، "أن خروقات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، تترجم مدى المقاربة المستبدة التي تعتمدها قيادة البوليساريو تجاه المحتجزين في المخيمات".

وأضاف أن "هذا التوجه الذي تعتمده الميليشيات لخلق نوع من الرعب والسيطرة على سكان المخيمات، هدفه طمس حقيقة الأوضاع وخبايا الأطروحة الوهمية التي تروج لها البوليساريو".

وبعد أن فقدت قيادة البوليساريو بوصلتها في تنفيذ مخططاتها في المنطقة، لم تعد تتقبل الحقائق الميدانية والوضع السياسي الجديد، الذي يعزز مكاسب المغرب مع توسع الاعتراف الدولي بسيادته على صحرائه، ما يدفعها إلى اختيار نفق الراديكالية الفكرية في توجهاتها الميدانية والحقوقية والسياسية، من أجل خلق نوع جديد من الاستفزازات وعدم الاستقرار في المنطقة.

ولفت السفير المغربي إلى "تعدد المهرجانات الخطابية، التي تحرض سكان المخيمات على اغتيال معارضي قيادة البوليساريو، والسكان الصحراويين الوحديين في مدن الجنوب المغربي، وتشديد حالة الحصار، التي يفرضها الجيش الجزائري حول مخيمات تندوف، وانتشار عناصر من الأجهزة الأمنية الجزائرية داخلها".

ورفع أحد الصحراويين بعد تعرضه لتهديد بالقتل في الآونة الأخيرة، شكاية إلى المحكمة الابتدائية بمدينة العيون جنوب المغرب، ضدّ مجموعة من الأشخاص الذين أنشؤوا، بتحريض من جبهة البوليساريو الانفصالية، مجموعة سمَّوْها "كتيبة التصدّي للخونة والعملاء والأعداء"، وتتبنى شعار "وراء العدو في كل مكان"، تضم أشخاصا يسكنون في الأقاليم التابعة لدائرة محكمة العيون، ويقطن آخرون بموريتانيا وإسبانيا وفرنسا.

ولجأت قيادة البوليساريو، حسب معتضد، إلى "التهديد باغتيال المعارضين، في تكتيك تقليدي يترجم مدى انهزامية فكرها وأطروحتها الوهمية"، خاصة "بعد الوعي الدولي بألاعيب الساهرين على تدبير قراراتها الهادفة إلى خلق نوع من عدم الاستقرار السياسي والأمني في المنطقة".

هشام معتضد

الجزائر تتحمل مسؤوليتها في الأوضاع الحقوقية بالمخيمات

ورغم محاولة الجزائر التحلل من مسؤولياتها القانونية والسياسية، أكد هلال أن "هذه الوضعية الاستثنائية غير مقبولة، وتنتهك القانون الدولي".

وأدان الدبلوماسي المغربي لجوء البوليساريو إلى التجنيد الإجباري لأطفال مخيمات تندوف، وإرسالهم إلى مراكز التدريب العسكري في شمال الجزائر.

ودعم هلال رؤية بلاده بصور ومقاطع مصورة تبين الحجم الكبير، والمقلق لانتهاكات حقوق الإنسان في مخيمات تندوف، مشددا على أن الجزائر البلد المستضيف لمخيمات تندوف، تتحمل المسؤولية التامة عن مصير هؤلاء الأطفال، وعن كافة انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الإنساني، التي تحدث على ترابها، والتي يتعين مساءلتها، شأنها شأن البوليساريو، أمام المجتمع الدولي.

وأشار المراقبون إلى مسؤولية الجزائر في الانتهاكات المستمرة داخل مخيمات تندوف.

وأكّد معتضد "أن الجزائر تتحمل كل مسؤوليتها القانونية والسياسية تجاه الأوضاع الحقوقية في المخيمات، خاصة وأنها تتستر على تدهور الأوضاع الإنسانية وتساهم في حجب الحقائق ودعم القيادة الساهرة على تدبير هذا التوجه الخطير ضد القيم الإنسانية".

اتهامات جزائرية لماكرون بتوظيف الملف الاستعماري للدعاية الانتخابية

الجزائر – اعتبرت أوساط جزائرية أن تقرير الفرنسي بنجامان ستورا، الذي نشرته الرئاسة في باريس مؤخرا حول حقبة استعمار بلادهم، يمثل موقف اليمين المتطرف وأنه بمثابة حملة مسبقة للرئيس إيمانويل ماكرون في الانتخابات المقبلة.

ووفق المؤرخين عامر رخيلة ومحمد قورصو، فإن ماكرون يستهدف بالتقرير الجزائريين الذين عملوا مع الاستعمار ورحلوا معه بعد الاستقلال (1830 ـ 1962، يعرفون باسم الحركي) ويقدر عددهم الآن مع عائلاتهم بمئات الآلاف، لكسب أصواتهم في الانتخابات الرئاسية المقررة في أبريل سنة 2022.

وسلّم ستورا للرئيس الفرنسي في يناير الماضي تقريره حول الاستعمار وحرب الجزائر (1954 ـ 1962)، تضمن مقترحات لإخراج العلاقة بين البلدين من حالة الشلل التي تسببت بها قضايا ذاكرة الاستعمار العالقة بينهما.

وأوصى ستورا في تقريره المكون من 150 صحيفة بأن "يتمكن الجزائريون الذين قاتلوا إلى جانب فرنسا (الحركي) خلال حرب الاستقلال الجزائرية من التنقل بسهولة بين البلدين".

كما أوصى بتشكيل لجنة تسمى "الذاكرة والحقيقة" وتوثيق شهادات الناجين من حرب الاستقلال وضرورة زيادة التعاون بين فرنسا والجزائر.

وكلف ماكرون في يوليو الماضي ستورا، أحد أبرز الخبراء المتخصصين بتاريخ الجزائر الحديث، "بإعداد تقرير دقيق ومنصف عما أنجزته فرنسا حول ذاكرة الاستعمار وحرب الجزائر" التي وضعت أوزارها عام 1962 ومازالت حلقة مؤلمة في ذاكرة عائلات الملايين من الفرنسيين والجزائريين.

التقرير الفرنسي في مرمى الانتقادات

ووصف وزير الإعلام الجزائري عمار بلحيمر تقرير ستورا بأنه "ليس موضوعيا لأنه يساوي بين الضحية والجلاد وينكر مجمل الحقائق التاريخية".

وقال بلحيمر في حوار مع موقع "الجزائر الآن" (خاص) 16 فبراير، إن التقرير "يتجاهل المطالب المشروعة للجزائر وفي مقدمتها اعتراف فرنسا رسميا بجرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي اقترفتها خلال احتلالها للجزائر لمدة قرن و32 سنة". فيما قال بلعربي كمال النائب بالمجلس الشعبي الوطني (الغرفة الأولى للبرلمان)، في تصريحات سابقة، إنه ومجموعة من النواب "أطلقوا في 28 يناير 2021 حملة شعبية لجمع التوقيعات لمطالبة البرلمان بغرفتيه بسنّ قانون يجرّم أفعال فرنسا الاستعمارية".

وفي ظل حالة الغضب التي خلّفها التقرير بالجزائر، عقب صدوره، نقلت وسائل إعلام فرنسية عن الرئاسة في باريس قولها إنّ هذا التقرير لا يعني وجود خطوة نحو "الاعتذار للجزائر".

ويؤكد المتابعون أن التقرير بمثابة حملة انتخابية مسبقة لماكرون.

ويشير المؤرخ رخيلة في تصريحات صحافية "تقرير ستورا ظهر أنه يمثل موقف الحكومة الفرنسية".

ومعظم النقاط التي جاءت في التقرير لا تتصل بالملفات التي تشغل بال الجزائريين، وتتصل بمخلفات الحرب من طرف فرنسا في الجزائر. ويذكر أن "القضايا التي تشغل شرائح واسعة من الفرنسيين ملفات الحركي والأقدام السوداء (المستوطنون الأوروبيون الذين سكنوا أو ولدوا في الجزائر إبان الاستعمار) وبعض المصالح الاقتصادية والسياسية".

ووفق رخيلة، فإن "مسألة التاريخ والعلاقات الفرنسية الجزائرية مرهونة بمواعيد سياسية في فرنسا، وتستغل لطرح إشارات بأن هناك إرادة من باريس لإيجاد مخارج لمطالب الجزائر".

> **وراء التقرير وزمن صدوره وكيفية طرحه أهداف معينة أبرزها التحضير لحملة انتخابية سابقة لأوانها لماكرون وحزب اليمين**

ووراء التقرير وزمن صدوره وكيفية طرحه أهداف معينة أبرزها التحضير لحملة انتخابية سابقة لأوانها لماكرون وحزب اليمين في فرنسا.

ويوضح رخيلة بالقول إن فرنسا مقبلة على انتخابات رئاسية 2022، لذلك "يعمل اليمين وتحديدا أنصار ماكرون على استغلال هذا التقرير في العلاقات الثنائية الفرنسية الجزائرية، وخاصة في الجانب التاريخي".

وحسب تقديره، في حال حقق الفرنسيون أهدافهم المعلنة الواردة في التقرير سيكون ذلك نقطة سياسية لحسابهم في الحملة الانتخابية، أما إذا فشلوا في ذلك فسيقولون إنهم لاقوا تشددا من الجزائريين في ما يخص مطالبهم وإنهم لن يتنازلوا عن مواقفهم وسيستثمرون ذلك في الحملة الانتخابية.

ويؤكد المؤرخ قورصو أن تقرير ستورا "سياسي في جوهره"، مشيرا إلى أنه "أعد بطلب من ماكرون وتمت تلبيته من طرف مؤرخ أدّى وظيفة سياسية".

ويردف قورصو "ستورا تخلص من قبعته مؤرخا ليمتهن السياسة بإنجازه لهذا التقرير".

وبرأيه فإن "هناك نوعا من المراوغة المكشوفة ومنها التسويق لخطاب ماكرون الذي اعترف سابقا بجرائم فرنسا الاستعمارية لدى زيارته للجزائر عندما كان مرشحا للرئاسة".

ويردد المسؤولون الفرنسيون في عدة مناسبات ضرورة طي الجزائر صفحة الماضي الاستعماري وفتح صفحة جديدة، لكن الجزائر طالبت فرنسا مرارا باعتراف رسمي بجرائم الاستعمار وحل ملفات مرتبطة باستعادة الأرشيف وتعويض الضحايا.